



PROVISIONAL
S/PV.2626
14 November 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين
بعد الألفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٣٠

(استراليا)	السيد ولكوت	<u>الرئيس</u> :
السيد ترويانوفسكي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	<u>الأعضاء</u> :
السيد باسولي	بوركينافاصو	
السيد بولو	بيرو	
السيد كاسمري	تايلند	
السيد أليني	ترينيداد وتوباغو	
السيد سكوفينكو	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	
السيد بيرينغ	الدانمرك	
السيد غوشيانغ فان	الصين	

••/••

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- ١ (أ) -

السيد دى كيمولا ربا	فرنسا
السيد راكوتند رامبو	مدغشقر
السيد خليل	مصر
سير جون طومسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد بانرجي	الهند
السيد اوكون	الولايات المتحدة الأمريكية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٦اقرار جدول الاعمالاقر جدول الاعمال .الحالة في ناميبيا

(أ) رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس

الامن من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة (s/17618)

(ب) رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس

الامن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الامم المتحدة (s/17619)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة

٢٦٢٤ ، أدعو ممثل موريشيوس الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد سيريكيسون (موريشيوس) مقعدا على

طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة

٢٦٢٤ ، أدعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالانابة واعضاء وفد المجلس الاخرين

الى شغل مقاعد على طاولة مجلس الامن .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد سنكلير (غيانا) ، رئيس مجلس الامم

المتحدة لناميبيا بالانابة ، وأعضاء وفد المجلس الاخرون مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة

٢٦٢٤ ، أدعو السيد تويغو جا تويغو الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تويغو جا تويغو مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٢٦٢٤ ، أدعو ممثلي تونس ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، والسنغال ، والكاميرون ، وكندا ، وكوبا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد بوزيري (تونس) ، والسيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد لوتنشلاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فون شريندينغ (جنوب افريقيا) ، والسيد لوساكا (زامبيا) ، والسيد ساري (السنغال) ، والسيد انغو (الكاميرون) ، والسيد لويس (كندا) والسيد اوراماس اوليفا (كوبا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل غانا يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس .

وجريا على الممارسة المتبعة اعترزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد غيبهو (غانا) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأبني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وفيما يلي نصها :
 " يشرفني أن أطلب من مجلس الأمن السماح لي بالاشتراك ، بصفتي رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، بموجب أحكام المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، في نظر المجلس في البند المعنون " الحالة في ناميبيا " .

في مناسبات سابقة ، وجه مجلس الأمن دعوات الى ممثلي هيئات أخرى في الأمم المتحدة بصدد النظر في مسائل مدرجة على جدول أعماله . ووفقا لما جرى عليه العمل في هذا الشأن ، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .
 وحيث أنه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .
 يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .
 المتكلم الأول هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس أود باسم وفد الجماهيرية ، وباسم وفود المجموعة العربية أن أتقدم لكم بالتهنئة لترؤسكم أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الجارى . واننا لعلنا لثقة من أن خبرتكم وحكمتكم كفيلتان بأن تقودانا الى تحقيق أفضل النتائج . كما لا يفوتنا في نفس الوقت أن نتقدم لسلفكم بالتقدير للطريقة الممتازة التى أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضى .
 مرة أخرى يعود مجلس الأمن للانعقاد للنظر في مسألة ناميبيا التى سبق لهذا المجلس أن ناقشها وأصدر بشأنها العديد من القرارات ، كما ناقشتها الجمعية العامة منذ دورتها الأولى في عام ١٩٤٦ وأصدرت بشأنها عشرات القرارات .

يأتي انعقاد المجلس هذه المرة في الوقت الذي تحتفل فيه شعوب العالم بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) (١٩٦٠) ، الذي تضمن اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . ورغم كل ذلك يستمر نظام بريتوريا في محاولاته الرامية الى الالتفاف حول خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويحاول بكل السبل تجاهل هذه الصيغة باعتبارها الأساس الوحيد المقبول دوليا كأساس لتسوية المشكلة .

ويستمر هذا النظام في احتلاله لاقليم ناميبيا ، واقامة حكومة عميلة ، متحديا بذلك قرارات مجلس الأمن ، ولاسيما القرار ٢٦٤ (١٩٦٩) ، الداعي الى الانسحاب الفوري لقوات بريتوريا من اقليم ناميبيا . وكذلك قرارات الجمعية العامة ، ولاسيما القرار ٢١٤٥ (١٩٦٦) ، الذي يدعو الى انهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا . ورغم عدم شرعية ما يسمى بالحكومة المؤقتة وعدم حصولها على الاعتراف الدولي ، فان نظام بريتوريا يواصل تحديه لارادة المجتمع الدولي بما يقوم به من مناورات تسويفية تستهدف تكريس الأمر الواقع ، وتجاهل المطالب الوطنية المشروعة لشعب ناميبيا بقيادة ممثله الحقيقي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ضرورة انهاء الاحتلال والقضاء على الفصل العنصرى وتحقيق الاستقلال والحرية للشعب الناميبى .

ان استمرار بريتوريا في القيام باجراءات انفرادية اعتبرت ارادة الدولية مثلية في قرارات مجلس الأمن ولاسيما القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، اجراءات لاغية وباطلة وغير شرعية ، كلها تستهدف عرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك بهدف ادامة عمر الاحتلال العنصرى لاقليم ناميبيا .

ان غالبية دول العالم قد أدركت منذ سنوات عديدة أهداف وطبيعة نظام بريتوريا العنصرى ، وأساليب التسويق والمماطلة التي ينتهجها ، بهدف اطالة عمر احتلاله للاقليم ومواصلة استغلاله ونهبه لثروات وموارد ذلك الاقليم .

واننا ندرك أن علاقات التعاون في كافة المجالات التي تربط نظام بريتوريا ببعض الأنظمة الغربية وبالكيان الصهيوني العنصرى في فلسطين المحتلة قد ساعدت ذلك النظام على مواصلة تحديه وتجاهله لارادة المجتمع الدولي ، رغم القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والداعية الى عدم التعامل مع نظام بريتوريا العنصرى .

لقد اطلعنا جميعا على تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن المسألة قيد البحث ، وقد أبلغ سعادتته المجلس بعدم احراز أى تقدم في مناقشاته الأخيرة مع حكومة جنوب افريقيا في هذا الشأن . وأمام هذا الاصرار من جانب بريتوريا على عدم احترام قرارات مجلس الأمن وعدم التعاون مع الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لا يسعنا الا أن نؤكد من جديد على أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا لن ينهي احتلاله لاقليم ناميبيا الا اذا اتخذ مجلس الأمن خطوات واجراءات أكثر فعالية وشمولية ، ونعني بذلك تنفيذ اجراءات المقاطعة الشاملة ، طبقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق ضد حكومة جنوب افريقيا ، بما يضمن التزامها الكامل بتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الشأن .

ختاما ، اننا نعتقد بأن مصداقية وهيبة الأمم المتحدة ، ونحن نحتفل بالذكرى الأربعين لانشائها وتوقيع ميثاقها ، تتعرضان لأزمة عدم ثقة لدى الكثير من شعوب العالم التي علقت عليها آمالا عريضة ، وذلك بسبب الجمود الذى اتسمت به هذه القضية التي يجرى بحثها ومناقشتها منذ الدورة الأولى للجمعية العامة .

اننا نعتقد بأن على مجلس الأمن تقع مسؤولية اعادة الثقة بمصداقية وهيبة الأمم المتحدة ، التي استطاعت أن تقطع شوطا كبيرا في مجال تصفية الاستعمار منذ انشائها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجماهيرية العربية

الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد بيرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي بادئ ذي بدء بالاعراب عن مبلغ سعادتنا لرؤيتكم تتبأون مقعد الرئاسة في هذا الشهر. فالعلاقات الوثيقة ، الشخصية والمهنية ، القائمة على الدوام بين بعثتنا لدى الأمم المتحدة انما تجسد تطابق مواقف بلدينا ازاء معظم القضايا التي تطرح على هذه المنظمة ، وهو ما يسرى بالمثل على المشكلة التي يبحثها المجلس اليوم . ونحن نتمنى لكم كل التوفيق في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسيمة .

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم ، الممثل الدائم للولايات المتحدة ، الجنرال فيرنون والترز ، للطريقة الممتازة والمرحة التي أدار بها أعمالنا خلال الشهر الماضي ، مثبتا بالدليل القاطع أنه شخصية ضليعة في فن الدبلوماسية الرفيع .

في شهر حزيران / يونيه الماضي ، أجرى مجلس الأمن مداولات مضمونية بشأن مسألة ناميبيا ، أسفرت عن اتخاذ القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي يحذر فيه جنوب افريقيا بشدة من أن عدم قيامها بالتعاون في تنفيذه سيضطر مجلس الأمن الى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير الواجبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

ولم تدع مناقشات المجلس مجالا للشك في استمرار وجود توافق في آراء المجتمع الدولي على كل القضايا الأساسية المتعلقة باستقلال ناميبيا . ومن المتفق عليه أن مجلس الأمن تقع على عاتقه مسؤولية خاصة عن استقلال ناميبيا ، وان الحل المقبول دوليا يجب أن يقوم على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن ربط استقلال ناميبيا بقضايا خارجية وغير ذات صلة بالموضوع أمر يتعارض مع ذلك القرار . وأدان المجلس اذانة قاطعة اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ويندهوك ، وأعلن أن هذا الاجراء يشكل تحديا واضحا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما أعلن أنه غير مشروع ولاغ وباطل . وقد قبلت كل من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وجنوب افريقيا القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونحن نرحب بأن جنوب افريقيا - رغم تأخرها في ذلك - أحاطت الأمين العام علما - في رسالتها المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، بأنها أخيرا اختارت النظام الانتخابي ، مزيلة بذلك العقبة الأخيرة المتبقية أمام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . الا أننا ، للأسف الشديد ، لاحظنا أن جنوب افريقيا أثارت من جديد مسألة عدم التحيز . وفي هذا الصدد نود أن نذكر بأن الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن هذه المسألة لن يصبح نافذ المفعول الا بعد تحديد تاريخ لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الجانب الأكثر اثارا للاحباط في بيان الممثل الدائم لجنوب افريقيا بالأمس هو تكراره لاصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسألة دخيلة تماما على هذا الموضوع وعلاوة على ذلك فان جنوب افريقيا ، رغم ادعائها ببذل جهود صادقة لحل هذه المشكلة المصطنعة ، تفعل كل ما يضمن لها أن يصبح تحقيق هذا الحل أمرا متزايدا الصعوبة . ان جنوب افريقيا تعرف تماما أن دعمها العسكري المكشوف للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا ، وهو ما تبين مؤخرا في الهجوم الذي شنته جنوب افريقيا قرب ماينغا ، سيؤدي الى تأجيل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، بدلا من أن يعجل بهذا الانسحاب .

لقد استمع مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة الى خطاب مطولة عن تصور جنوب افريقيا للتطورات المتوقعة في الجنوب الافريقي . ويقول لنا الممثل الدائم لجنوب افريقيا مرارا وتكرارا ان بلده هو آخر خط دفاعي عن القيم الديمقراطية في المنطقة ، وأن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في ظل الظروف الراهنة ستكون نتيجته قيام حكومة في ناميبيا المستقلة ، وسيكون من شأن ذلك تهديد الحدود الغربية لجنوب افريقيا .

ان ذرائع جنوب افريقيا تفتقر تماما الى المصداقية ، وتعد اهانة للعالميين ببواطن الأمور الذين تابعوا التطورات التي حدثت في الجنوب الافريقي في فترة ما بعد الاستعمار . ان الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ترى بوضوح أن سياسة جنوب افريقيا

فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، وهجماتها المتكررة على أنغولا تأييدا " لليونيتا " ، تسهم في زيادة التدخل الخارجي في المنطقة أكثر مما يشكله مجرد وجود عدد محدود من القوات الكوبية في انغولا لأسباب لا صلة لها بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ان سياسة حكومي واضحة . ونحن نرفض فكرة الربط رفضا قاطعا . ونرى أن مسألة ناميبيا ينبغي حلها في الاطار الخاص بها ، ولا ينبغي النظر اليها في اطار الشرق والغرب .

وثمة شعور متعاظم بأن التطورات في الجنوب الافريقي تشكل تهديدا متزايدا لاستقرار المنطقة ، وبأنها تنطوي على آثار واسعة النطاق على السلم والأمن الدوليين . اننا نناشد كل الاطراف المعنية بذل جهد حازم لتسوية مسألة استقلال ناميبيا بطريقة سلمية . وهذا الجهد ينبغي أن يكون مدعما بضغط المجتمع الدولي . غير أننا نأمل أن تمارس البلدان التي لديها وسائل ضغط خاصة نفوذها للتأثير على الأطراف ، وأن تحاول ، على الأقل ، اقناع جنوب افريقيا بأن استمرارها في اتباع أساليبها التسوية لن يخدم مصالحها على المدى الطويل ، ولن يكون مقبولا بعد ذلك . وفي نفس الوقت يتعين على مجلس الأمن أن يرقى الى مستوى مسؤوليته الخاصة . ورأي الحكومة الدانمركية الراسخ هو أنه ينبغي لهذا المجلس أن يواصل ممارسة الضغط على جنوب افريقيا ، وأن يزيد من هذا الضغط اذا اقتضى الأمر ، لتمهيد السبيل أمام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وهذا الضغط ينبغي ممارسته بشكل جماعي . ويعد قرار حزيران / يونيه خطوة هامة في هذا الاتجاه . ويحدونا الأمل أن يستمر هذا الاتجاه وأن يتعزز ، بما أن التجربة قد أثبتت أن انقسام المجلس لا يمكن أن يؤثر بفعالية على جنوب افريقيا . ومن ثم ، فمن الأهمية بمكان أن يتخذ المجلس اجراء بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة الحيوية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الدانمرك على العبارات الطيبة التي وجهها لي ، وعلى ما ذكره عن الصلات الوثيقة التي تربط بيننا .

السيد باسولي (بوركينفا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : — من دواعي سرور وفد بلادى أن يراكم ، سيدى الرئيس ، تتولون رئاسة مجلس الأمن فى شهر تشرين الثانى / نوفمبر من عام ١٩٨٥ ، ان صفاتكم الدبلوماسية البارزة ، وفطنتكم العظيمة تكفل لنا اختتام أعمالنا بنتائج باهرة .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب لسلفكم السفير والترز ، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ، عن أحر تهانينا على الطريقة القديرة التى ترأس بها أعمال المجلس فى شهر حافل .

فى عام ١٩٦٦ قررت الأمم المتحدة انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ؛ وجردها بذلك من أى حق فى ادارة هذا الاقليم . ولقد اتخذ ذلك القرار بعد عشرين عاما من بداية نظر الأمم المتحدة فى مسألة ناميبيا . ومن ثم تكون جنوب افريقيا قد تجاهلت ذلك القرار طوال عشرين عاما ، حيث أنها مازالت حتى يومنا هذا تبقي على احتلالها غير القانونى لناميبيا .

ولسنا بحاجة الى أن نسردها هنا القائمة الطويلة من المبادرات الصادرة عن مجلس الأمن ، أو المقررات العديدة التى اتخذها على مدى عشرين عاما لتأمين استقلال ناميبيا .

الا أننا لا يسعنا فى هذا الاستعراض التاريخى الا أن نسلط الضوء على الخطوة الحاسمة فى السعي الى حل مقبول دوليا ، والمتمثلة فى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ فى ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

وبهذا القرار أقر مجلس الأمن خطة واضحة ومفصلة لنقل السلطة الى الشعب الناميبي . ودعت الخطة الى مساعدة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية . وعلى الرغم من الجهود العديدة والمكثفة التي بذلت بغية تنفيذ تلك الخطة ، فقد تعين على مجلس الأمن أن يذق جرس الانذار مرتين ، معربا في قراريه ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) عن شديد قلقه ازاء بطء التقدم المحرز في هذه المسألة . وكما لو أراد أن يضيف الى هذا القلق قام نظام بريتوريا العنصرى بوضع العقبات واحدة تلو الاخرى ، محبطا الجهود التي تبذل في كثير من الاوساط للاسراع بانتقال ناميبيا الى الاستقلال ووضع حد لمعاناة شعبها . وفي جنيف ، وبالتحديد في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، انكرت بريتوريا تعهداتها ، وقضت بالتالي على الآمال التي اثارتها المحادثات الجارية في ذلك الحين .

ولكننا نعتقد أن من المفيد ان نشير هنا الى أن مجلس الأمن لم يتمكن ، خلال نفس السنة ، من اعتماد مشروع القرار المعروف عليه والرامي الى فرض عقوبات على جنوب افريقيا . ويرجع السبب في هذا الفشل ، كما نعلم ، الى ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن . ومنذ ذلك الحين حصل بعض التحرك في مواقف تلك البلدان ، على الرغم من انه لا يزال بطيئا للغاية ولا يرقى الى مستوى ما يتوقعه المجتمع الدولي منها . ان الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بصفة خاصة ، تضطلع بدور فريد في اعلاء مصالح الشعوب ، ولا سيما الشعوب التي لاتزال تزوج تحت نير الاستعمار عشية القرن الحادى والعشرين . وشعب ناميبيا من بين هذه الشعوب ، شعب يتطلع منذ ما يقرب من ١٠٠ عام الى السلم والعدالة والحرية والاستقلال . وهذا الدور هو أيضا التزام اخلاقي من واجب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بصورة خاصة ، الوفاء به .

ان مجلس الأمن ليس قصرا للاسياد . اننا نأمل في أن يتفضل اعضاءه الدائمون الذين اساءوا استخدام حق النقض ، مما ساعد جنوب افريقيا العنصرية على عدم الاصغاء الى صرت العقل ، ويتكروا في نهاية العقام بفتح أعينهم ليروا ، واذانهم ليسمعوا ، واذهانهم ليفهموا .

واننا لانزال نعتقد ان جنوب افريقيا ، التي تضطهد شعبها ذاته ، لا يمكن منطقيا الا ان تقهر الشعوب التي تعيش خارج افليمها . وان النظام الذي لا يعترف بأبسط الحقوق الأساسية للأغلبية الساحقة من شعبه بسبب لون بشرتها من الجلي انه لا يمكن أن يعترف بنفس هذه الحقوق للشعوب الأخرى التي لها بشرة من هذا اللون . وفي البيان الذي القاه وزير الشؤون الخارجية والتعاون لبوركينا فاصو في المناقشة التي جرت في المجلس في شهر حزيران /يونيه الماضي ، أعرب عن الأمل في أن يكون

" . . . كل تقرير للأمين العام بشأن ناميبيا . . . موضوع اجتماع رسمي لهذا المجلس يستخلص في سياقه النتائج الملائمة من التقارير المقدمة اليه ويتخذ زمام المبادرة ويفرض المزيد من الاجراءات لدعم جهود الأمين العام ، محرزا بذلك التقدم صوب تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا " . (S/PV.2590 ، ص ٤٩ - ٥٠)

وعلاوة على ذلك ، فان مجلس الأمن ، في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ، حذر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم تعاونها سيضطر مجلس الأمن الى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع ، وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر في الفقرة السادسة من ديباجة القرار . وقد اتخذ القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع وفدين عن التصويت . وتعد هذه النتيجة ، في رأينا ، برهاننا جليا على بروز توافق في الآراء في مجلس الأمن . وتعد هذه النتيجة أيضا دليلا على تصميم جميع أعضاء المجلس على اتخاذ خطوة حاسمة .

ومن المنطقي أن اجتماع مجلس الأمن اليوم - عقب التقرير البناء للغاية الذي أصدره الأمين العام وبناء على طلب الممثل الدائم للهند ، بوصفه الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز وممثل موريشيوس ، بوصفه الرئيس الحالي للمجموعة الافريقية في الأمم المتحدة - يعد برهاننا أكيدا على أن جنوب افريقيا ، على الرغم من ذلك التحذير - رشده ، ترفض التعاون .

وبالتالي ، من الواضح انه لا بد لمجلس الأمن ، اذا كان لا يريد أن يفقد صداقته ، ان يعمل - وان يعمل تمثيا مع القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) . ومن المهم ، من باب أولى بالنسبة له ، ان يعمل لان الحالة في جنوب افريقيا قد تدهورت بشكل خطير خلال الأشهر الخمسة الماضية . ويتعين عليه أن يعمل تمثيا مع الأحكام ذات الصلة الواردة في الميثاق . وأخيرا ، يتعين عليه أن يطبق الفصل السابع من الميثاق . ان الحملة المتعاطفة التي تشن في جميع أرجاء العالم ضد نظام برينزورب العنصرى في جهد متضافر لوضع حد لا احتلاله غير الشرعي لناميبيا ولاستئصال الفصل العنصرى ، تجعل من الضرورى أن نبدى اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، حزما وتصميما في مداولاتنا وقراراتنا .

وان حق النفس واساءة استخدام هذا الحق واستخدامه الظالم في حالة ناميبيا على وجه الخصوص ، وفي الحالات الأخرى أيضا ، لن تستطيع أن تخنق الى الأبد النداء المتميز - الذى أصبحنا نحن أيضا نسمعه الآن - من مجتمع دولي متعطس للسلم والعدالة والمساواة والحرية والاستقلال .

ولا يمكننا أن نأمل أكثر من ذلك من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا . فلقد استغل فترة طويلة تواطؤ بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ودعمهم الذى يلامون عليه . وهؤلاء الأعضاء هم الذين ندعوهم الآن بصورة خاصة للانضمام الى المجتمع الدولى مرة أخرى ، بعد أن ضلوا عنه مرات عديدة .

ان بلادى ، بوركيننا فاصو ، تؤمن ايمانا عميقا بمسار التاريخ - التاريخ الذى يكف دائما للشعوب المكافحة من أجل السلم والعدالة والحرية والاستقلال النصر الأكيد . واننا نستلهم من ايماننا الراح الاعتقاد المتين بان استقلال ناميبيا حتمي وانه لا بد أن تسود في النهاية الحرية والعدالة في الجنوب الافريقي بشكل عام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل بوركيننا فاصو على

الكلمات الكريمة التي وجهها الي .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

كما تعلمون ، سيدى الرئيس ، ان بلادى تشعر ببالح السرور عند ما نفوز على استراليا من حين لآخر في لعبة الكريكت . وعلى نفس المنوال ، لا يعيرنا أن تفوز علينا استراليا . ويشرفني شخصيا ، مثل أى سفير لبريطانيا ، أن أعمل تحت رئاسة قائد استرالي - على الرغم من ان عدد فريقكم غير صحيح .

ان السعادة التي ولدتها لدينا رئاسة السفير والترز القديرة تزداد عند ما نجد انه هو أيضا - وهذا ليس من المؤلفين سفراء الولايات المتحدة - من لاعبي الكريكت ، فهو انسان يلعب اذ وارا كثيرة ويتحلى بمواهب عظيمة . اننا معتنون له لرئاسته .

ان استخدامي لتعابير مجازية عن الكريكت لم يكن خاليا من غرض سياسي . فانا اعتقد أن هذه المناقشة تتيح الفرصة للمجلس ليعمل كفريق مترابط . ونحن جميعا ، اذا جاز القول ، على جانب واحد من الطاولة ؛ وفي الجانب الآخر هناك مشكلة جنوب افريقيا لتتبارى معها .

ونظرا الى ذلك ، فاني أعتقد بأننا في حاجة لأن نشبث وحدتنا في الرأي وأن نوضح تضامنا العملي بطريقة عملية . والخطاب الذي استمعنا اليه منذ قليل من مشل الدانرك كان مليئا بالحنكة الدبلوماسية . وكان خطابا أوافق عليه تماما . وآمل أن يستمع وفد جنوب افريقيا وحكومة جنوب افريقيا الى ما ورد فيه . يجب أن يفهما أننا عندما نتحدث هنا عصر اليوم ، فاننا لا نشترك في عملية شكلية من العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة ، وانما نشارك في شيء هام فعلا وفي مشروع نصرّ على أن نحقق بالنسبة له تغييرا سريعا في الظروف . قال سفير الدانرك منذ دقائق ان تكتيكات التسوف التي تستعملها حكومة جنوب افريقيا ليست في صالح جنوب افريقيا ذاتها ؛ وأنا واثق أنه على صواب ، وأتمنى أن يفتح المسؤولون في جنوب افريقيا آذانهم لذلك ، وأن يبحثوا عن أفضل مصالحهم . وأنا مقتنع بأنه سيكون من مصلحتهم تماما ومن أجل المصالح المشروعة لشعب ناميبيا أيضا ، أن تنفذ جنوب افريقيا فوراً قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان موقف حكومة بلادي من مشكلة ناميبيا معروف جيدا ، وهو مشابه لموقف الكثيرين من أعضاء هذه المنظمة . وهو يركز على عنصرين أساسيين .

أولا ، هدفنا هو أن نرى ناميبيا وقد حققت استقلالها معترفا به دوليا في أقرب وقت ممكن بأكثر الطرق سلما . وتحقيقا لهذه الغاية انضمنا الى حكومات جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وكندا والولايات المتحدة في صياغة اقتراح التسوية في اطار الأمم المتحدة ، وهي خطة اعتمدت بتأييد جميع أعضاء مجلس الأمن ما عدا عضوين وذلك في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وشأننا شأن المشاركين في وضع خطة فريق الاتصال ، فقد شجبنا أية محاولة للالتفاف من حول القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) عن طريق اجراء تسوية داخلية . ويبقى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد المقبول دوليا للتسوية الناميبية . ومن هنا فانه شيء يجب على هذا المجلس أن يحرص على حمايته .

ثانيا ، لقد انضمنا ليس فقط الى شركائنا في فريق الاتصال وانما الى مجموعات أخرى من أعضاء الأمم المتحدة للسعي الى تنسيق الجهود من أجل النهوض بالتغيير السلمي السريع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي كله بما في ذلك تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وكما شرحت في خطاب في الجمعية العامة مؤخرا ، صفنا استراتيجية تجمع بين الضغط والاقناع .

وفيما يتصل بناميبيا ، لا بد من اقناع جنوب افريقيا بأنه ليس هناك من مستقبل لسياسة التمسك بالاقليم أو تأجيل تنفيذ خطة التسوية تحديا للاراء الاجماعية التي يأخذ بها جميع أعضاء الأمم المتحدة . لا بد من اقناع جنوب افريقيا أنه من صالحها ومن صالح جميع أفراد الشعب في ناميبيا ، أن نتعاون من أجل الوصول بناميبيا الى الاستقلال فورا . لا بد لجميع افريقيا أن تفهم أن النظرية المزعومة الخاصة بالربط غير مقبولة لدى حكومة بلادي ولا لدى هذا المجلس على ما أعتقد .

كان بودي أن يكون في مقدوري أن أحبي قرار حكومة جنوب افريقيا الذي طال انتظاره فيما يتعلق بالنظام الانتخابي الذي تفضله باعتباره دليلا على أن جنوب افريقيا تبدأ الآن في تنفيذ خطة التسوية . وأنا أرحب فعلا بهذا القرار ، ولكنني أشعر بخيبة الأمل لأن ذلك اقترن بتكرار جامد للأسباب التي تدعو جنوب افريقيا الى عدم تنفيذ خطة أصبحت الآن كاملة . انني أشعر باستياء خاصا لاقترح القائل بأن جنوب افريقيا تضع شرطا سبقا يتعلق بالحيادة لأن هذا الأمر يتعلق بفريق الاتصال . وأود أن أذكر مثل جنوب افريقيا أن هذه المسألة حسمت على نحو مرض من حوالي ثلاث سنوات . وأذكره أيضا بأن حكومة بلادي ، وأنا واثق بأن ذلك ينطبق أيضا على شركائنا في فريق الاتصال ، وعلى الأمين العام للأمم المتحدة ، سوف تنفذ بكل دقة الترتيبات التي توصلنا اليها وبأن عبء البدء بعطيية التنفيذ يقع على كاهل جنوب افريقيا ، وعندئذ يمكن أن تسرى هذه الاتفاقات والترتيبات .

ركز مثل جنوب افريقيا الموقر كثيرا على موضوع الحيادة ، وفي هذا السياق أشار الى الطلب الموجه اليكم ، سيدي الرئيس من جانب ستة أحزاب سياسية في ناميبيا . لقد طلب الممثل الدائم لجنوب افريقيا من مجلس الأمن ، لاثبات الحيادة ، أن يبت في طلب هذه الأحزاب بالاشتراك في المناقشة الحالية . وأحيل الممثل الدائم لجنوب افريقيا الى ضميمة رسالته المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ والموجهة الى الأمين العام التي عممت في الوثيقة S/17627 . تقرر الفقرة قبل الأخيرة من هذه الضميمة ما يلي :

" قررت الجمعية الوطنية لحكومة الوحدة الوطنية ، بناءً على اقتراح اعتمد بالاجماع في ١٩ حزيران / يونيه ١٩٨٥ ، أن تطلب الى مجلس الأمن رسمياً أن يسمح لممثل عن الحكومة المؤقتة بأن يتكلم أمام المجلس أثناء المناقشة التي كانت تجرى آنذاك بشأن استقلال افريقيا الجنوبية الغربية . ونظراً لأن مجلس الأمن سوف يجتمع مرة أخرى قريباً للنظر في تقرير الأمين العام ، المؤرخ في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، فان مجلس الوزراء يود الآن أن يطلب رسمياً السماح لممثلين عن الأحزاب المؤلفة للحكومة المؤقتة بالتكلم أمام المجلس في هذه المناسبة " . (٨ / 17627 ، ص ٥) .

ان الرسالة الموجهة اليكم ، سيدي الرئيس ، لم تصف الأحزاب الستة بأنها " الحكومة الانتقالية " كذلك لم يبلغ الممثل الدائم لجنوب افريقيا هذا المجلس بالأمر بأن هؤلاء الممثلين يرغبون في المشاركة في المناقشة بالنيابة عن الحكومة الانتقالية المزعومة . هذا اغفال غريب . ومع ذلك فان نواياهم ومركزهم المزعوم تبدو واضحة تماماً من الفقرة التي قرأتها .

لقد أيدت حكومة بلادي طلبات مقدمة من مثلي مجموعات مختلفة في ناييبيا لدعوتهم للتكلم أمام مجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

وأشير بصفة خاصة على سبيل المثال الى الرسالة التي وقعها بالاشتراك مع الممثلين الدائمين لفرنسا والولايات المتحدة بتاريخ ٢٦ أيار / مايو ١٩٨٣ والتي عمت في الوثيقة S/15792 . ولكننا لا يمكن أن نهيد أية محاولة لاعطاء اعتراف أو مركز لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المزعومة . وشأننا شأن الأعضاء الآخرين في المجلس ، فاننا نعتبر هذه الحكومة المزعومة حكومة غير شرعية .

وحيث أن من الواضح أن الذين يطلبون الاستماع اليهم يعتمرون التكلم بهذه الصفة فلا يمكننا أن نهيد طلبهم . وغني عن البيان أن وجهة نظرنا في طلبات الأشخاص المؤهلين تبقى كما هي محددة في رسالتنا المؤرخة في ٢٦ أيار / مايو ١٩٨٣ . ونرى أنه من الأساسي أن تعطى جميع الأحزاب السياسية معاملة متكافئة عندما يبدأ تنفيذ خطة التسوية . وهذا ، في جملة أمور ، سوف يعني أنه لن يكون في مقدور أي حزب أن يجعل من نفسه مثلاً " الحكومة الانتقالية " . ويكفي هذا عن موضوع الحييدة .

وفي مواجهة موقف جنوب افريقيا الحالي ، لا بد أن نعزز من جديد جهودنا الرامية الى الاقناع والضغط المحسوب للمساعدة على تحقيق هدفنا والتأكيد على تصميمنا .

لذلك تشترك المملكة المتحدة مع شركائها في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وفي الكومنولث في نهج استراتيجي نحو مشاكل الجنوب الافريقي .

ان حكومتي ، وحكومتيكم ، سيدى ، والحكومات الأخرى التي تشارك في هذه المناقشة ، لعبت دورا قائدا في وضع الاتفاق الذى اعتمده الكومنولث في ناسو في تشرين الأول / اكتوبر . ودعوني أقتبس من عبارات اتفاق ناسو الافتتاحية :

" نحن نعتبر أن استمرار جنوب افريقيا في رفض القضاء على الفصل العنصرى ، وفي احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وعدوانها على جيرانها ، يشكل تحديا خطيرا لقيم الكومنولث ومبادئه ، وهو تحد لا يمكن لبلدان الكومنولث التغاضي عنه " .

وفضلا عن ذلك ، أعلن البلاغ الخاص باجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذى صدر أيضا في ناسو ، أن انشاء ما أسى بالحكومة المؤقتة لاغ وباطل ورفض المحاولات الرامية للسي تأجيل حرية ناميبيا يربط ذلك بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

وقد اتفق أعضاء الكومنولث ، كجزء من منهجهم الاستراتيجي ، على اتخاذ عدد من التدابير الاقتصادية ضد جنوب افريقيا وقرروا استعراض التقدم المحرز في هذا الشأن بعد ستة أشهر . وأوصى الكومنولث الحكومات الأخرى باتباع هذا النهج . واتفق على أن الأعضاء في الكومنولث سوف يتوخون أهداف الاتفاق بكل الطرق ، وعن طريق جميع المحافل المختصة المفتوحة أمامهم ، اعتقادا منهم بأن المتابعة المشتركة لهذا البرنامج من شأنها أن توسع نطاق احتمالات انتقال ميسر الى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جنوب افريقيا والسلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها .

ومن السليم تماما أن يبحث مجلس الأمن مرة أخرى مشكلة ناميبيا . وأنا أسلم بأن الدول الأربع في هذا المجلس التي تنتمي الى الكومنولث هي أقلية في هذا المجلس . ومع ذلك آمل أن يتعرف زملاؤنا من البلدان الأخرى على مزايا الاستراتيجية التي تتمتع بتأييد ٤٦ حكومة من جميع مناطق العالم وأن يساعدونا في أن ننقل الى جنوب افريقيا رسالة اجماعية

تقوم على أساس الاقناع والضغط المستمرين الصارمين . وأفضل سبيل لتحقيق ذلك هو اتخاذ قرار يتسق مع اتفاق الكومنولث . ولا بد أن تفهم جنوب افريقيا أننا نعني ما نقول عندما نصر على حصول ناميبيا على استقلالها بغير تأخير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر مثل المملكة المتحدة على عباراته الودية التي وجهها الي . وربما يمكنني أن أعقب على هذه العبارات الودية ، بأن أقول في ضوء شغفنا المشترك بلعبة " الكروكيت " - وهي لعبة قد تعتبر لغزا بالنسبة لبعض أعضاء المجلس - أن أجدادى كان أفضل حكام هذه اللعبة في انكلترا قد اختاروهم أصلا لزيارة استراليا .

السيد تروبانوفسكى (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أبدأ حديثي بتهنئتك ، سيدى الرئيس ، على توليكم هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس هذا المجلس . وما من شك في أنكم سوف تؤدون وظائف الرئاسة بفاعلية وعلى نحو كامل .

أود أيضا أن أشيد بسلفكم ، السفير والترز مثل الولايات المتحدة ، الذى أدى واجباته في الشهر الماضي بنجاح باهر .

ما فتى تحرير ناميبيا من الاستعمار العنصرى لجنوب افريقيا منذ العديد من السنوات من المهام الأساسية للأمم المتحدة . ومنذ عشرين عاما أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وطالبت جنوب افريقيا بأن تحرر هذا البلد دون قيد أو شرط بمنح الاستقلال لشعب ناميبيا . وطوال هذه السنوات العشرين شن شعب ناميبيا بقيادة طبيعته ومثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ولا يزال يشن نضالا بطوليا من أجل الحرية ضد المستعمرين من جنوب افريقيا . ويتمتع هذا النضال بتأييد فريض من كل الذين يدعون الى القضاء الكامل على الاستعمار وفقا لاعلان الأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذى احتفل في هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاصداره . وطوال هذه السنين ، وجدنا الأمم المتحدة ومجلس

الأمن والجمعية العامة واللجنة الخاصة بانها الاستعمار تدين مرارا بقوة سياسة نظام بريتوريا فيما يتصل بناميبيا ، وتطالب بقوة بتحرير شعب ناميبيا ومنحه الاستقلال .

وفي الوقت ذاته أكدت الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومحافل دولية أخرى عديدة شرعية الكفاح التحرري الوطني الذي يخوضه شعب ناميبيا باستعمال كل الأساليب المتاحة له ، وطالبت بتقديم كل مساعدة ممكنة لهذا الشعب من أجل القضاء على الاحتلال الاستعماري . وفي الوقت ذاته وطوال كل هذه السنين ، ما فتئت جنوب افريقيا ، بحماية من دول غربية ، تهمل هذه المطالب من جانب الأمم المتحدة والرأى العام العالمي ، وتواصل حربها الاستعمارية ضد شعب ناميبيا ، ولا تتوقف عن القيام بأعمال عدوان واسعة النطاق على أنغولا والبلدان الافريقية الأخرى المجاورة المستقلة .

كل ذلك لسوء الحظ ستمر حتى اليوم . وخلال السنوات السبع الماضية قامت جنوب افريقيا بتخريب امكانيات تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي وضع خطة للانتقال السلمي لناميبيا الى الاستقلال ؛ والآن تحاول بريتوريا مرة أخرى كسب الوقت لمواصلة استغلالها الاستعماري لناميبيا .

وفي مناوراتها لتأخير التوصل الى حل سياسي لمسألة استقلال ناميبيا ، من الواضح أن هناك توزيعا محددا للأدوار . فبريتوريا تقدم ألوانا من الذرائع المختلفة ، والشروط السبقة والعراقيل الأخرى من أجل رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، في حين تحمي الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى النظام العنصرى من الجزاءات الدولية الفعالة وتحاول أن تحصل له على تنازلات جديدة من الأفارقة . ان للارتباط البناء هدفا واحدا بالنسبة لكل المشاركين فيه : هو أن يفرضوا على الأفارقة حلا استعماريا جديدا لمشكلة ناميبيا والجنوب الافريقي ككل . ومن أجل هذا الغرض على وجه التحديد خلقت الادارة الاستعمارية في بريتوريا من الأحزاب الصنيعة العميلة في ناميبيا ما أسمي بالحكومة الانتقالية لناميبيا .

والآن تضطر جنوب افريقيا الى المناورة وتحاول أن تعطي الانطباع بأنها ترد على قضية أخرى لم تحسم ، هي قضية النظام الانتخابي في ناميبيا . ولكن من الواضح أن هذا ستار دخان آخر لأن بريتوريا في الوقت نفسه تحاول ابتزاز الأمم المتحدة بمطالبتها بنسب تأييدها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية واعترافها بها باعتبارها الممثل الوحيد الشرعي لشعب ناميبيا . وهذه المناورات من قبل نظام بريتوريا غير مقبولة على الاطلاق .

لقد أدار مجلس الأمن في حزيران /يونيه من هذا العام نظام بريتوريا على اقامة ما يسمى بحكومة انتقالية في ويندهوك . وأعلن المجلس أن هذه الخطوة غير قانونية وباطلة ولاغية ، وأنها تشكل اهانة مباشرة لمجلس الأمن واغفالا سافرا لقرارات المجلس .

ومع ذلك فان مثل جنوب افريقيا كان من الجرأة بحيث حضر الى هنا لكي يتكلم مرة أخرى باستفاضة عن العملاء والصنائع في ويندهوك . هل يعتبر ذلك نهجا جادا من قبل سلطات بريتوريا ازاء تسوية مشكلة ناميبيا ؟ فضلا عن أي شيء آخر فان أحدا لم يسمع حتى الآن من جنوب افريقيا عن نيتها لفكرة الربط السيئة السمعة التي ساقتها جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية كشرط سبق لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بالتوصل الى تسوية سلمية في ناميبيا .

لقد استرعى وفدى نظر المجلس والجمعية العامة مرارا الى أن هذا الربط المشين ليس سوى مؤامرة أخرى بين بريتوريا وواشنطن ترمي ليس فقط الى اعاقا تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وانما تستهدف أيضا وفي آن واحد اضعاف جمهورية أنغولا الشعبية ، وذلك بالحد من حقها السيادي في الدفاع عن الذات وهو الحق الذي تتمتع به بموجب المادة ٥١ من الميثاق . وليس من قبيل المصادفة أن نجد الآن وبالتحديد أنه بينما تقوم جنوب افريقيا بضربة عدوانية تلو الأخرى ضد أنغولا ، محاولة أن تنقذ عصابات سافيمي العميلة من الانهيار يقوم مجلس الشيوخ الأمريكي بالغاء ما يسمى تعديل كلارك الذي كان يعد من ساءة الولايات المتحدة لسافيمي . ان ذلك يفتح الطريق أمام التدخل المتصاعد في الشؤون الداخلية لأنغولا . هذه الأعمال المنسقة تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة الارتباط البناء . من الصحيح أيضا أن نشير أن محاولات ربط تسوية ناميبيا بقضايا خارجية من الأمور

التي أدانها مجلس الأمن والجمعية العامة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المحافل الدولية الهامة . ان المجتمع الدولي بأسره يطالب الدول الغربية بأن تضع حدا لتأييدها للنظام العنصرى في بريتوريا ، وأن توقف استرضاء المعتدى بما يضر بصالح شعب ناميبيا وأنغولا والدول الافريقية الأخرى المجاورة ، وأغلبية السكان داخل جنوب افريقيا ذاتها .

لقد آن الأوان لاتخاذ تدابير حاسمة كي يعتمد مجلس الأمن عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا ترغمها على تحرير ناميبيا ، والاحجام عن محاولات تحقيق هيمنتها الاستعمارية الجديدة في منطقة الجنوب الافريقي كله . وبالأس كما هي الحال اليوم استمعنا الى ذلك المطلب بقوة متجددة في اجتماعات مجلس الأمن كما ورد في بيانات مثلي البلدان الافريقية وبلدان عدم الانحياز الأخرى .

وفي المقرر الذى اتخذه مجلس الأمن في حزيران /يونيه ، حذر المجلس جنوب افريقيا بشدة من أنه اذا ما واصلت بريتوريا رفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تطالب بمنح الاستقلال لناميبيا ، فان المجلس سينظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب الميثاق بما في ذلك الفصل السابع ، من أجل اجبار جنوب افريقيا على تنفيذ قراراته . ان اتخاذ تلك التدابير الحاسمة كان يجب أن يتم منذ أمد طويل . والأم المتحدة ومجلس الأمن يتحملان مسؤولية مباشرة عن ضمان تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا . ومن واجب مجلس الأمن أن يتغلب على العقبات أمام تحرير ناميبيا . وهي عقبات تصطنعها بريتوريا والمتواطئون معها ، وأن يحقق القضاء الفورى على هذه البهرة الساخنة من بهر الاستعمار في الجنوب الافريقي . ان من يعيقون في عناد عطية تحرير واستقلال ناميبيا يتسترون على أعمالهم الشريرة بعطيات دعائية مفادها أن الصراع في الجنوب الافريقي ، وخاصة مشكلة ناميبيا ، هو انعكاس للمواجهة بين الشرق والغرب . ولكن ما من أحد يمكن أن تغدعه مثل هذه الدعاية بعسد الآن . وتدرك الشعوب الافريقية ادراكا تاما أن مشكلة ناميبيا هي مشكلة من مشاكل تصفية الاستعمار . ولهذا السبب فان بلدان عدم الانحياز في مؤتمرها الأخير في لواندا شجبت على نحو قاطع كل المناورات التي ترمي الى ابعاد الاهتمام بالقضية المركزية ، وهي قضية تصفية

الاستعمار في ناميبيا ، من خلال تصورها على أنها جزء من المواجهة بين الشرق والغرب .

وكما أعلن السيد غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في أول تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام عندما التقى بالسيد مانغستو هايلي مريام الأمين العام للجنة المركزية التابعة لحزب العمال في أثيوبيا ورئيس المجلس العسكري الإداري المؤقت لأثيوبيا الاشتراكية :

" ان الاتحاد السوفياتي يعارض تحويل افريقيا الى ساحة للمواجهة من نوع ناهيك عن المواجهة العسكرية . اننا نعتبر أن شعوب افريقيا من حقها تحديد مستقبل قارتها وأن تختار بحرية الطريق التي تتطور بها بلادها . ينبغي ألا يتدخل أحد في الشؤون الداخلية أو أن يفرض نظاما غريبة عنها . ان افريقيا لا تعتبر حدا خارجيا للمركز المتمثل في البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو كما اعتاد البعض أن يفكر منذ أيام الاستعمار . وقيم الاتحاد السوفياتي علاقاته مع البلدان الافريقية على أساس المساواة الكاملة والاحترام الصارم لاستقلال هذه البلدان والمساواة بينها في الحقوق ، ويؤيد نضال تلك البلدان ضد سياسة الاستعمار الجديد التي تنتهجها الامبريالية " .

وموقف بلادى من قضية ناميبيا معروف تماما . ويطالب الاتحاد السوفياتي بالممارسة دون ابطاء لشعب ناميبيا لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير الحقيقي والاستقلال على أساس الحفاظ على وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر المتاخمة للشاطئ . اننا ندعو أيضا الى الانسحاب الكامل والغوري لقوات جنوب افريقيا والادارة التابعة لها من ناميبيا ، ونطالب بتحويل السلطات الكاملة الى شعب ناميبيا في شخص المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تعترف بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا .

وسواصل الاتحاد السوفياتي كما كان الحال في الماضي تأييده التام للنضال العادل لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وهو نضال تخوضه تلك المنظمة

من أجل تحرير ناميبيا بكل الوسائل المتاحة لديها ، وكما هو معروف جيدا فان ذلك يتسق
اتساقا كاملا مع مقررات الأمم المتحدة ، وفي الوقت نفسه ، نود أن نؤكد أن الاتحاد السوفياتي
يدعو الى حل سياسي ، لمشكلة ناميبيا ، والتنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من
القرارات الأساسية التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة . ونحن على استعداد
للمساهمة في تحقيق هذه الغاية . ونهيد تأييدا نشطا تطبيق عقوبات شاملة والزامية بموجب
الفصل السابع من الميثاق لأننا نعتبر ذلك وبالتحديد أقصر طريق للتوصل الى تسوية سياسية
شاملة للمشكلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي

على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو الميجور جنرال جوزيف - غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لناهضة

الفصل العنصرى . وأدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ، وليدلي ببيانه .

السيد غاربا (نيجيريا) : رئيس اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى

(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى ، أود

أولا أن أعرب عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن لاتاحتهم الفرصة لنا للمشاركة في بحث مسألة

ناميبيا . كما أود كذلك أن أتوجه اليكم بالتهنئة - سيدى - على توليكم رئاسة المجلس

لهذا الشهر . واني واثق من أنكم ستتهضون على خير وجه بالمسؤولية الجسيمة المناطة

بكم . كذلك أتوجه بالتهناني الى الممثل الدائم للولايات المتحدة الجنرال فيرنون والترز على

الأسلوب الكفء القدير الذى أدار به أعمال المجلس خلال الشهر الماضى .

ان مجلس الأمن - كما حدث في مناسبات لا تحصى - مدعو مرة أخرى لاستعراض

ما حدث من جمود في الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا . فنحن خمسة أشهر ،

في شهر حزيران /يونيه ، اجتمع المجلس لبحث نفس المسألة وذلك بناء على طلب مقدم من

بلدان حركة عدم الانحياز والمجموعة الافريقية . وفي سياق المناقشة المستفيضة استمع المجلس

الى مطالب باعتماد تدابير صحيحة لاجبار النظام العنصرى في بريتوريا على احترام قرارات

المجلس . وقد جاءت هذه المطالب آنذاك لا من جانب بلدان عدم الانحياز وبلدان الكتلة

الشرقية التي نادت بهذا العمل منذ أمد طويل فحسب ، لكنها جاءت أيضا ولأول مرة من

أعضاء الكتلة الغربية الذين ضموا صوتهم الى هذه المطالب . وهذا أمر له دلالتة ان أنه

أبرز الشعور المتزايد بالاحباط ازاء سلوك النظام العنصرى المنبؤ .

واستجابة لهذا المطلب العالى أصدر المجلس القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى

أدان - بين جملة أمور - النظام العنصرى لاستمرار احتلاله غير المشروع لناميبيا ، متحديا

تحديا صارخا للأمم المتحدة ، ولاقامته ما ييسر بالحكومة المؤقتة ، التي أعلن المجلس أنها غير مشروعة ولاغية واطلعة .

هناك جانب له مغزى أكبر في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، هو التهديد الموجه من المجلس الى النظام العنصرى ، بانه ان لم يتم ذلك النظام بتنفيذ القرار المذكور فان :
 " [مجلس الأمن] سيضطر . . . الى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق ، وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات [الأمم المتحدة بشأن ناميبيا] ."

لقد اتخذ المجلس - كاجراء مؤقت - بعض التدابير المحددة كما وردت في الفقرة ١٤ من القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) . وقد أصدر الأمين العام بعد ذلك تقريره المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) والوارد في الوثيقة S/17442 المؤرخة ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ومن المحزن أن نلاحظ - كما ورد في تقرير الأمين العام - ان نظام بريتوريا العنصرى لا يزال غير متعاون معه لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة . لكن هذا لا يثير الدهشة ، ان سجل جنوب افريقيا بشأن هذه المسألة حافل بالعهود التي لم تنفذ ، والتحدى السافر والاعذار الواهية والرفض المطلق للتعاون في تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة .

ولا تزال ذريعة جنوب افريقيا متمثلة في الاصرار على الربط المزعوم أو الموازنة بين انسحاب القوات الاجنبية من جمهورية انغولا وتنفيذ خطة الأمم المتحدة كما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ولا يزال هذا الاصرار البغيض مستمرا رغم رفض مجلس الأمن المتكرر له باعتباره أمرا دخيلا لا علاقة له اطلاقا بالموضوع .

ومما يبعث على القلق الخطير أن دولة واحدة - بتأييد أحد الاعضاء الدائمين في هذا المجلس - تواصل ، بحصانة مطلقة ، تحدى ارادة المجتمع الدولي .

انه لضرب من ضروب النفاق المشين أن يتحول الذين انتحلوا لانفسهم دور الحامى للديمقراطيات والحريات والمدافع عنها ، الى حلفاء أوفياء للغاية لنظام بريتوريا ، حتى عندما يقوم ذلك النظام بتدوير أقدس المعتقدات التي بنيت عليها مجتمعاتهم .

ان استمرار احتلال ناميبيا واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية واخضاع شعبها بالاضافة الى حرمانه من اشد حقوق الانسان جوهرية ، كل هذا يجب أن يوقف فوراً . كما أن استخدام بريتوريا لناميبيا كمنصة انطلاق لارتكابها لأعمال العدوان والسافر ضد الدول الافريقية المستقلة يجب أن يوقف بالمثل ، لانه يشكل تهديداً مباشراً لسلم المنطقة وأمنها .

وعلى مجلس الأمن أن يكرس نفسه من جديد للمهدف النبيل الذى أنشئ من أجله منذ ٤٤ سنة ، أى ضمان سلم العالم وأمنه .

لقد حان الوقت اليوم أكثر من أى وقت مضى ، أن يضع المجلس حداً للنظام العنصرى ولا يمكن أن يسمح لهذا النظام بمواصلة تعديده للمجتمع الدولى دون أن يكون لذلك مضاعفات خطيرة . ومن الواضح تماماً أن ذلك النظام ليست لديه أية نية للالتزام بقرارات المجلس . ومن ثم ، فقد آن الأوان أن يطبق المجلس التهديد الوارد في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ان أن فعالية المجلس والارادة السياسية لأعضائه توضع موضع الاختبار الآن . وحتى يؤخذ هذا المجلس مأخذ الجد ، يجب ألا ينظر اليه باعتباره يصدر تهديدات جوفاء .

ونحن في اللجنة الخاصة نود أن نضم صوتنا الى الذين يطالبون بأن يستند المجلس تماماً الى أحكام الفصل السابع من الميثاق . فالوضع السائد داخل جنوب افريقيا أخطر الآن مما كان عليه في أى وقت مضى ، ويتطلب مثل هذا الاجراء . فالتدرع الخاص بعدم فعالية الجزاءات لم يعد له مغزى . ان الذين ما زالوا يرددون تلك العجج انما يفعلون ذلك بدافع من مصالحهم الانانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة

الفصل العنصرى على كلماته الرقيقة التي وجهها الي .

وأود الآن أن أدلى ببيان بصفتي ممثلاً لاستراليا .
أود أولاً أن أشيد بسلفي الجنرال والترز على الأسلوب الكفء والفعال والسمح الذي
أدار به أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول / اكتوبر الماضي .
ان حكومة استراليا تعتبر استمرار جنوب افريقيا في عرقلة استقلال ناميبيا اهانة لمجلس
الأمن ولعهدى ميثاق الأمم المتحدة .
لقد تركز الاهتمام الدولي هذا العام - وهذا أمر مفهوم - على الحالة في جنوب
افريقيا ذاتها ، وعواقب الفصل العنصرى المأساوية . لكن هذا التأكيد الذى له ما يبرره على
شورر الفصل العنصرى وعلى الحالة المتردية في جنوب افريقيا ذاتها ، يجب ألا يكون على
حساب استمرارنا في التأكيد على الحاجة الأساسية الى الاصرار على التنفيذ المبكر للقرار
٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى الاستقلال المشروع لناميبيا . لذا ، يعد اجتماع مجلس الأمن
مرة أخرى لمناقشة مسألة ناميبيا أمراً جاء في أوانه تماما .
وتود حكومة بلادى أن تؤكد من جديد وعلى نحو قاطع ، تأييدها القوي لخطة الأمم
المتحدة كما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .
لقد أجرى المجلس في حزيران / يونيه الماضي مناقشة كاملة بشأن مسألة ناميبيا ،
وصلت الى ذروتها باتخاذ القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) . وذلك القرار يدين جنوب افريقيا لوضعها
المصراويل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولاقامتها ما يسمى بالحكومة المؤقتة
في وند هوك . كما يكلف الأمين العام باستئناف الاتصال فوراً بجنوب افريقيا بشأن المسألة
المتبقية المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، أى اختيار النظام الانتخابي .
معرض علينا الآن تقرير الأمين العام (S/17442) . ويود وفد بلادى أن يعبر عن
امتنانه للأمين العام على ما بذل من جهد . ونحن نؤيد تمام التأييد ملاحظاته الختامية
التي مفادها أن التأخير المستمر في تنفيذ خطة الأمم المتحدة يقوض موثوقية حكومة جنوب
افريقيا في وقت يراقب فيه العالم بقلق متزايد ما يحدث في تلك المنطقة من تطورات فاجعة
على نحو مطرد .

يلاحظ وفد بلادى الرسالة الأخيرة الموجهة من الممثل الدائم لجنوب افريقيا ، والواردة في الوثيقة S/17627 ، التي تتضمن نص رسالة من وزير خارجية جنوب افريقيا بشأن اختيار نظام انتخابي . وقد استمعنا الى بيان الممثل الدائم لجنوب افريقيا في هذا المجلس بالأس . لقد أشار زميلي من المملكة المتحدة بعض النقاط الهامة فيما يتعلق بموضوع الوحدة وأود أن أضيف أنه بالقدر المحدود الذى قبلت به حكومة جنوب افريقيا مسؤولية البت في اختيار نظام للتشيل النسبي كإطار لانتخابات تؤدي الى استقلال ناميبيا ، فاننا نرحب بهذا الجانب . ولكنه قرار مقيد تماما يحاول أن يعطي شرعية لما أسس بالحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية ، وهي هيئة رفض المجلس وحكومة استراليا الاعتراف بأية شرعية لها . وهذه ليست الحنكة السياسية والحكمة اللتين نادى الأمين العام في تقريره بإبدائهما .

أوضحت ما تسمى بالحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية في بيانها منذ يومين أن مجلس الأمن " يعيق ولا يعزز " امكانية تحقيق استقلال ناميبيا . وهذا زائف تماما . فحكومة جنوب افريقيا هي التي تعيق - بل تعرقل ، اذا ما تحريت دقة أكبر - تحقيق استقلال ناميبيا الحتمي الذى طال انتظاره . فضلا عن ذلك ، أوضح الممثل الدائم لجنوب افريقيا في بيانه مرة أخرى ، أنه حتى اذا أمكن التوصل الى اتفاق على أساليب تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، فان ذلك سوف يبقى رهنا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وحكومة استراليا ترفض الربط بين هاتين القضيتين . ان استقلال ناميبيا قضية . وسألة القوات الكوبية في أنغولا قضية أخرى ، منفصلة تماما .

ان المجتمع الدولي ، وقد واجه التشدد المستمر من جنوب افريقيا ازاء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كان عليه أن ينظر في سلسلة من التدابير ، بما في ذلك توقيع الجزاءات الرامية الى حمل جنوب افريقيا على أن ترقى الى مستوى التزاماتها بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى اتخذ في شهر حزيران /يونيه الماضى حث مجلس الأمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، التي لم تنظر في اتخاذ التدابير الطوعية المناسبة ضد جنوب افريقيا ، أن تقوم بذلك . لقد اتخذت الحكومة الاسترالية بالفعل عددا من هذه التدابير ، بما يتسق مع ايمانها بأنه ، في انتظار اتخاذ جزاءات اقتصادية شاملة ،

على المجتمع الدولي التزام بأن يوضح لحكومة جنوب افريقيا ، على نحو واضح ولمسوس ، معارضته للسياسات التي تنتهجها تلك الحكومة .

لقد حظرت حكومة استراليا من جانبها كل استثمار جديد في جنوب افريقيا من جانب الحكومة والسلطات العامة ، فيما عدا ما هو لازم للحفاظ على نفقات التشغيل الدبلوماسية والقنصلي في ذلك البلد . وحظرت أى استثمار مباشر جديد في استراليا من جانب حكومة جنوب افريقيا أو سلطاتها . وطلبت الى جميع المؤسسات المالية الاسترالية أن توقف منح أية قروض جديدة للمقترضين في جنوب افريقيا ، بشكل مباشر أو غير مباشر . وسحبت المفضوض التجارى الاسترالي من جوهانسبرغ . وسحبت أشكالاً مختلفة من المساعدات الحكومية الرسمية التي تقدم للاستراليين الذين يتاجرون مع جنوب افريقيا . وحظرت تصدير البترول ومنتجاته الى جنوب افريقيا ، وكذلك معدات الحاسبات الالكية والمنتجات الأخرى المعروفة بأنهمـا ستخدمة من جانب قوات الأمن في جنوب افريقيا .

حظرت استراليا أيضا استيراد الكروغيراند من جنوب افريقيا وجميع العملات الأخرى التي تمك هناك وكذلك جميع أنواع الأسلحة والذخائر والعربات العسكرية . وفرضت حظرا على جميع تعاملات الحكومة التعاقدية الجديدة مع الشركات التي تمتلك غالبية رؤوس أموالها جنوب افريقيا بالنسبة للعقود التي تزيد على ٢٠٠٠٠ دولار . وقررت أن تتجنب الحصول على امدادات حكومية من جنوب افريقيا ، فيما عدا تلك الامدادات التي قد تكون لازمة للابقاء على التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في جنوب افريقيا . وقررت أيضا أن تحد من بيع الحكومة للسلع والخدمات لجنوب افريقيا .

وتضع الحكومة الاسترالية مدونة سلوك للشركات الاسترالية العاملة في جنوب افريقيا وترمي هذه المدونة الى ضمان ألا تستغل هذه الشركات الظروف الخاصة الكامنة في نظام الفصل العنصرى . وهذه المدونة ، على سبيل المثال ، ترى ألا يكون هناك تمييز عنصرى في أماكن العمل وأنه يجب - كما هو الحال في استراليا - أن تكون هناك مساواة عرقية في مجالات التوظيف والعمالة والأجر والتدريب والترقية .

خلال نظر مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام في الحالة في جنوب افريقيا

وناميبيا ، أوضحت استراليا استعدادها لتأييد فرض جزاءات اقتصادية شاملة لوضع حد للفصل العنصرى .

ترحب الحكومة الاسترالية باعتماد رؤساء وزراء الكومنولث بالاجماع لاتفاق الكومنولث الخاص بجنوب افريقيا في اجتماعهم الأخير في ناسو . وقد عمدت نسخة من هذا الاتفاق ونسخة من بلاغ رؤساء حكومات الكومنولث بوصفهما وثيقتين من وثائق الجمعية العامة (٨/40/817) . ولما كان أغلب أعضاء المجلس ليسوا أعضاء في الكومنولث ، أود أن أتحدث بايجاز عن العناصر الرئيسية الواردة في الاتفاق .

انه يطالب السلطات في بريتوريا بأن تعلن أن نظام الفصل العنصرى سوف يتم تفكيكه ، وأن اجراءات محددة لموسم سوف تتخذ من أجل تحقيق ذلك الهدف . ووضع برنامجا مرحليا لجزاءات اقتصادية تنفذ ضد جنوب افريقيا لاقناعها بالتخلي عن الفصل العنصرى . اتفق زعماء الكومنولث بشكل محدد على أن التدابير المتوخاة في الاتفاق ينبغي أن تكون موجهة بنفس القدر لضمان امتثال جنوب افريقيا لرغبات المجتمع الدولي بشأن مسألة ناميبيا .

وهناك تدابير عديدة يجب على البلدان الأعضاء في الكومنولث أن تعتمدها فسواء ، وتتضمن فرض حظر على جميع القروض الحكومية الجديدة الى حكومة جنوب افريقيا ووكالاتها ، والاستعداد لاتخاذ أى اجراء منفرد ممكن لوضع حد لاستيراد الكروفيراندي ؛ وعدم تقديم تمويل حكومي للمبيعات التجارية الى جنوب افريقيا وعدم المشاركة في المعارض التجارية في جنوب افريقيا ؛ وفرض حظر على بيع وتصدير معدات الحاسبات الالكترونية التي يمكن أن تستخدمها القوات العسكرية لجنوب افريقيا أو شرطتها أو قوات الأمن هناك ؛ ثم - وهذا نص هام - فرض حظر على العقود الجديدة لبيع وتصدير السلع والمواد والتكنولوجيا النووية الى جنوب افريقيا ؛ وفرض حظر على بيع وتصدير النفط الى جنوب افريقيا ؛ وفرض حظر صارم على واردات الأسلحة والذخائر والعربات العسكرية والمعدات شبه العسكرية من جنوب افريقيا ؛ وفرض حظر على جميع أنواع التعاون العسكرى مع جنوب افريقيا ؛ وتشبيط كل الأحداث الثقافية والعلمية ، الا اذا كانت تسهم في وضع حد للفصل العنصرى أو لا يكون لها دور ممكن في تعزيزه .

وفضلا عن ذلك فقد اتفق على أن تجتمع مجموعة من رؤساء حكومات الكمنولث لاستعراض هذه الحالة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر ، واذ لم يحرز في رأيها تقدم كاف ، فانها يمكن ان تنظر في اتخاذ تدابير اضافية ضد جنوب افريقيا .

أود أن أكرر أن الحكومة الاسترالية لا تزال مصممة على أن تقوم بدورها ، فسي الجمعية العامة وفي مجلس الأمن للأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى مثل الكمنولث ، للاسهام في اتخاذ تدابير فعالة نثق بأنها يمكن ان تؤدي الى التغيير السلسي الفوري ، والى القضاء على الفصل العنصرى وتحقيق استقلال ناميبيا .

وقبل ان اختتم بياني أود أن أؤكد ان استراليا تفهم تماما الاهمية الخاصة التي تعلقها البلدان الافريقية على الاستقلال المبكر لناميبيا . ومن الادلة البليغة والمؤثرة على ذلك ما شهدناه في المجلس أثناء اجتماعنا بالأمس وصباح اليوم . وعلاوة على ذلك ، فاننا نفهم الاحباط الذى تشعر به المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تلتزم بخطة الأمم المتحدة وتتعاطف معها . والحكومة الاسترالية تشاطر ايضا مشاطرة تامة البلدان الافريقية في شعورها بالغضب والاحباط ونفاد الصبر .

وختاما ، أود أن أؤكد ان وفد بلادى يأمل في أن يتمكن المجلس من الاتفاق على نص قرار قوى يحظى بتأييد اجماعي ويبعث باشارة أخرى واضحة وقوية الى جنوب افريقيا . أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيسا للمجلس .

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة هذا الاجتماع . والاجتماع القادم لمجلس الامن لمواصلة النظر في هذا البند ، سينعقد غدا ، الجمعة ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، الساعة ١١/٠٠ .

ولكن قبل رفع الجلسة ، أود ان اذكر ثلاثة أمور .

أولا ، اني واثق أن جميع أعضاء المجلس يريدونسني أن أعبر ، باسم المجلس ، عن تعاطفنا مع كولومبيا حكومة وشعبا ازاء ما أعلن عنه من الخسائر الكبيرة والفادحة فسي الارواح والأضرار الواسعة النطاق التي بيد وانها نجمت عن انفجار البركان نيفاد وديسل رويز .

ثانيا ، أود أن أذكر الأعضاء أن مجلس الأمن سيعقد اجتماعا مغلقا للنظر في مشروع تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة غدا ، الجمعة ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، في الساعة ١٠ / ٣٠ ، وذلك مباشرة قبل الاجتماع لمواصلة النظر في الحالة في ناميبيا . أخيرا ، أود أن أكرر ندائي بأن نبدأ عطونا صباح الغد في الموعد المحدد تماما ، حتى يمكننا أن نتناول مشروع تقرير مجلس الامن قبل أن نواصل في الوقت المناسب النظر في البند الخاص بنا ميبيا في الساعة ١١ / ٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٧ / ٤٥